

Distr.: General
29 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٨٥ من جدول الأعمال المؤقت*

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٧ الإنجازات والتحديات الرئيسية التي شهدتها العام الماضي في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ويقدم صورة توضيحية عن المجموعة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون ويتضمن أمثلة على مشاريع ومبادرات محددة تهدف إلى تعزيز جوانب معينة من سيادة القانون. كما يتضمن التقرير معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون ويعرض الأنشطة المضطلع بها متابعة لإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٧.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050913 030913 13-41034 (A)



المحتويات

الصفحة

| | |
|----|---|
| ٣ | أولا - مقدمة |
| ٣ | ثانيا - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي |
| ٤ | ألف - تدوين إطار دولي للقواعد والمعايير وتطويره وتعزيزه |
| ٦ | باء - المحاكم الدولية بأنواعها |
| ٧ | جيم - المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة بأنواعها |
| ٨ | دال - آليات المساءلة والدعم غير القضائية المبنية عن قرارات مجلس الأمن |
| ١٠ | هاء - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الإقليمي |
| ١٠ | واو - سيادة القانون والتهديدات العابرة للحدود الوطنية |
| ١٢ | ثالثا - نهج الأمم المتحدة إزاء سيادة القانون على الصعيد الوطني |
| ١٢ | ألف - الأطر القانونية |
| ١٤ | باء - الشرطة والعدالة والسجون |
| ١٨ | جيم - الأنشطة الأخرى الرامية إلى تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات |
| ٢٠ | دال - العدالة الانتقالية |
| ٢٢ | هاء - سيادة القانون والتنمية المستدامة |
| ٢٣ | رابعا - التنسيق والاتساق عموما |
| ٢٣ | ألف - تعزيز التنسيق في المقر |
| ٢٥ | باء - العمل الاستراتيجي والمشارك على الصعيد القطري |
| ٢٦ | جيم - توسيع نطاق الشراكات |
| ٢٦ | دال - تعزيز سيادة القانون في المنظمة |
| ٢٧ | خامسا - سبل المضي قدما |

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٧/٦٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريره السنوي عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. ويتضمن التقرير معلومات عن عمل الفريق المعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون، فضلاً عن أنشطة أعضاء الفريق. إضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تنطوي ولاياتها على عناصر هامة تتصل بسيادة القانون. والهدف من هذا النطاق الموسع الدلالة بشكل أفضل على النهج المتبع على نطاق المنظومة إزاء سيادة القانون.

٢ - ومثلت دورة الجمعية العامة السابعة والستون منعطفًا هامًا في عملية تطوير نهج متسق إزاء سيادة القانون. وكُرس الجزء الرفيع المستوى الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للاجتماع العام الأول حول موضوع "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي". وحضر هذا الاجتماع الرفيع المستوى ما يزيد على ٦٥ رئيسًا ووزير حكومة وأدلى ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون وممثلو المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة بما عدده ٧٩ بيانًا. وقدمت إحدى وأربعون دولة عضوا ومراقبا عن منظمات (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية لقانون التنمية) ما مجموعه ٤١٩ تعهدًا بتعزيز جوانب محددة من سيادة القانون في بلدانهم وبمساعدة الآخرين في تعزيز تلك الجوانب.

٣ - وفي إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي الذي اعتمدته الجمعية في قرارها ١/٦٧، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بسيادة القانون بوصفها "أساسًا لا غنى عنه لبناء عالم أكثر سلامًا ورخاء وعدلاً". وفي الإعلان، شددت الدول على الترابط القائم بين سيادة القانون وركائز المنظمة الثلاث: السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ودعت بصورة خاصة إلى إدراج سيادة القانون في خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. وينوه الإعلان بالتبرعات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء من أجل تعزيز سيادة القانون ويشجع على تقديم المزيد من التعهدات في المستقبل.

ثانيا - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي

٤ - تكفل سيادة القانون على الصعيد الدولي قابلية التنبؤ بأعمال الدول وتضفي عليها طابع الشرعية وتعزز تساوي الدول في السيادة وتدعم مسؤولية الدولة إزاء جميع الأفراد الموجودين داخل إقليمها والخاضعين لولايتها. ويتسم التنفيذ التام للالتزامات المحددة في ميثاق

الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية، بما في ذلك الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بأهمية أساسية بالنسبة للجهود الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين والتصدي بفعالية للتهديدات الناشئة وكفالة المساءلة عن ارتكاب الجرائم الدولية.

ألف - تدوين إطار دولي للقواعد والمعايير وتطويره وتعزيزه

٥ - لا تزال الأمم المتحدة تؤدي دورا بالغ الأهمية في تطوير القواعد والمعايير الدولية وتعزيزها. ودخل البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣. وهو ينشئ إجراء لتقديم البلاغات إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن انتهاكات الحقوق المنصوص عليها في العهد. وقد صدقت حتى الآن ١٠ دول على البروتوكول الاختياري.

٦ - ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٣. والهدف من هذا الصك تعزيز اليقين القانوني وإمكانية التنبؤ التجاري في استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية.

٧ - واعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة في قرارها ٢٣٤/٦٧ بء في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وباب التوقيع عليها مفتوح حتى دخولها حيز النفاذ. بالمثل، وافقت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق على نص اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وستقدم الاتفاقية لاعتمادها وفتح باب التوقيع عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٨ - وشهد عام ٢٠١٢ الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأصبحت ثلاث دول إضافية أطرافاً فيها. وأصبحت سبع دول جديدة أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وتشمل حالات التصديق أو الانضمام الأخرى المتصلة بالمعاهدات ثماني دول جديدة أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وست دول جديدة أطراف في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وست دول جديدة أطراف في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وثمان دول جديدة أطراف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وثلاث عشرة دولة جديدة متعاقدة في بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق

باتفاقية التنوع البيولوجي؛ واثنى عشرة دولة جديدة متعاقدة في بروتوكول ناغويا - كوالالمبور بشأن المسؤولية والجبر التعويضي، المكمل لبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأربع دول جديدة أطراف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح. ويشير التقدم المحرز في التصديق العالمي على البروتوكول إلى وجود توافق آراء دولي بشأن تعزيز الحماية القانونية للأطفال، بوسائل منها منع القوات والجماعات المسلحة من تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

٩ - وانضمت ثلاث دول إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية وست دول إلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعايير والقواعد المنطبقة على احتجاز ملتمسي اللجوء وبدائل الاحتجاز، التي توفر توجيهات بشأن ضرورة احتجاز فرد معين والضمانات الإجرائية وظروف الاحتجاز وبدائله. ودخلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بعد أن صدقت عليها ثمان دول في عام ٢٠١٢.

١٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعايير المتعلقة بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول وقواعد التحكيم المنقحة، ودليل تنفيذ سجل للحقوق الضمانية، والدليل الإرشادي لسن القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود وتفسيره، والجزء الرابع من الدليل التشريعي لقانون الإعسار المتعلق بالتزامات المديرين في الفترة المفضية إلى الإعسار؛ وأحاطت علما بالتحديثات المدخلة على القانون النموذجي للإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي.

١١ - واعتمدت لجنة مناهضة التعذيب تعليقها العام رقم ٣ (٢٠١٢) بشأن مضمون ونطاق الالتزامات بموجب المادة ١٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المتعلقة بحق الضحايا في الحصول على الإنصاف (CAT/C/GC/3). واعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التداول رقم ٩ بشأن تعريف ونطاق الحرمان التعسفي من الحرية بموجب القانون الدولي العرفي، وخلص إلى أن حظر جميع أشكال الحرمان التعسفي من الحرية يشكل قاعدة من القواعد القطعية أو الآمرة (A/HRC/22/44). واعتمد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي تعليقات عامة بشأن الأطفال وحالات الاختفاء القسري والنساء المتأثرات بالاختفاء القسري (A/HRC/WGEID/98/1 و A/HRC/WGEID/98/2).

١٢ - وتعمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على صياغة توصيات عامة بشأن المرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع، واللجوء، ومركز اللاجئين، وحالات انعدام الجنسية، ووصول المرأة إلى العدالة. ودعما لهذا الجهد، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتنظيم مشاورات إقليمية بشأن المرأة في حالات النزاع لتوفير إسهامات في اللجنة استنادا إلى التحديات والتجارب الفعلية لكل منطقة، ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لمناقشة عامة حول موضوع وصول المرأة إلى العدالة انعقدت في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٣.

١٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٦٧ مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية. ودعما لتنفيذها، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع أدوات ودراسات وخطط للمساعدة التقنية.

باء - المحاكم الدولية بأنواعها

١٤ - تمثل التسوية القضائية آلية هامة متاحة للدول الأعضاء لتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وتؤدي محكمة العدل الدولية، بوصفها الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة، دورا بارزا في هذا الصدد. فمن خلال عملها القضائي، تقدم المحكمة مساهمة هامة في توضيح القانون الدولي وتطويره. وتوجد حاليا ١١ قضية معروضة عليها تنتظر البت فيها. وخلال عام ٢٠١٢، أصدرت المحكمة أربعة أحكام في قضايا منازعات وفتوى واحدة. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، أصدرت المحكمة حكما واحدا.

١٥ - وأطلق الأمين العام حملة لتوسيع نطاق اختصاص المحكمة. وقد أقرت تسع وستون دولة عضوا بالاختصاص الإلزامي للمحكمة، ولا تزال إيطاليا تنظر في القيام بذلك. ويواصل مكتب الشؤون القانونية بذل جهوده لزيادة التعريف بدور المحكمة وتعزيز فهمه من خلال عقد حلقات دراسية سنوية في نيويورك يشارك فيها أعضاء في المحكمة ومندوبون. وهو يقوم ايضا بتجميع قاعدة بيانات بشأن التحفظات على بنود التحكيم الواردة في المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام كي يتسنى للدول الأعضاء النظر في إمكانية سحبها.

١٦ - وقد نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار في أربع قضايا في عام ٢٠١٢. وشملت تلك القضايا تعيين الحدود البحرية وطلبات للإفراج عن سفن محتجزة ومطالبات بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن احتجاز سفن. وثمة قضية واحدة وطلب فتوى مدرجان حاليا على قائمة القضايا المعروضة عليها.

جيم - المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة بأنواعها

١٧ - هناك حالياً ١٢٢ دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقد صدقت ٧ دول منها على التعديل المتعلق بجريمة العدوان. وتواصل الأمم المتحدة التعاون مع المحكمة، ولا سيما من خلال توفير الدعم اللوجستي إلى عملياتها الميدانية والمعلومات والأدلة استجابة للطلبات المقدمة من المدعي العام أو من محامي الدفاع. وقد أصدر الأمين العام مبادئ توجيهية شاملة تنظم التفاعل بين ممثلي الأمم المتحدة والأشخاص الصادر في حقهم أوامر باللقاء القبض أو أوامر بالحضور عن المحكمة.

١٨ - وفي العام الماضي، أصدرت المحكمة حكمها الثاني بترثة ماتيو نغودجولو شوي من تم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ومن المتوقع صدور حكم ثالث قريباً ضد جيرمان كاتانغا المتهم السابق مع السيد نغودجولو. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، حكمت المحكمة على توماس لوبانغا بالسجن لمدة ١٤ عاماً بعد أن أدانته بالتجنيد الطوعي والإجباري لأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم للمشاركة في أعمال قتال فعلية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي آب/أغسطس، أصدرت المحكمة قرارها الأول، في نفس القضية، بشأن المبادئ التي تطبق على التعويضات المقدمة إلى الضحايا. وكشفت الأمم المتحدة عن مجموعة كبيرة من المعلومات والمواد لاستخدامها في هاتين المحاكمتين. وبدأ المدعي العام أيضاً التحقيقات في مالي، وهي الحالة القطرية الثامنة للمحكمة، وتقوم المنظمة بتقديم المساعدة إلى المحققين.

١٩ - ومن المتوقع بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أن تصدر المحكمة الخاصة لسيراليون حكم الاستئناف في قضية رئيس ليبيريا السابق، تشارلز تاييلور، الذي أدين بتهمة التخطيط لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والمساعدة فيها والتحريض على ارتكابها. وفي أعقاب إغلاق المحكمة الخاصة، ستضطلع محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية بالمهام المتبقية للمحكمة الخاصة، من قبيل إنفاذ الأحكام وحماية الشهود وحفظ المحفوظات. وسيكون من المهم بالنسبة للدول الأعضاء دعم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية من الناحية المالية لتمكين من الاضطلاع بأعمالها.

٢٠ - وقد أنجزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا جميع المحاكمات الحالية إليها، وتستمتع الآن إلى الطعون فقط. وقد أحالت العديد من القضايا، بما في ذلك التي تنطوي على هارين مغمورين، إلى رواندا للبت فيها، وذلك عملاً بمبدأ التكامل. وقد بدأ العمل في فرع أروشا التابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وسوف تستمع إلى بعض قضايا الاستئناف وانتهاك حرمة المحكمة

المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تضطلع بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف. وبدأ العمل في فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٢١ - ولا تزال المحاكمة جارية في القضية الثانية، والتحقيق مستمر في القضيتين الثالثة والرابعة في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. ووافقت النيابة إنغ ساري أحد المتهمين في القضية الثانية في وقت سابق من هذا العام. ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه أوجه نقص كبيرة في التمويل تقوض قدرتها على إنجاز الإجراءات المتبقية. وسيشكل فشل الدوائر في هذا المنعطف نكسة هائلة بالنسبة للنهوض بسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. وقررت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ أن الدوائر ستمول من التبرعات. وتُشجع الدول الأعضاء على الوفاء بهذا القرار الجماعي والمبادرة بالمساعدة في تمويل هذا المسعى التاريخي.

٢٢ - وأخيراً، تستعد المحكمة الخاصة للبنان، بعد تمديد ولايتها العام الماضي، لمحاكمة أربعة أشخاص متهمين غيابياً باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

دال - آليات المساءلة والدعم غير القضائية المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن

٢٣ - توفر لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق الدولية تقارير رسمية محايدة للأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان، وتقدم توصيات يمكن أن تمنع وقوع المزيد من الانتهاكات وتساعد على كفالة المساءلة. ومدد مجلس حقوق الإنسان مؤخراً ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية بموجب القرار ٢٦/٢١. وقدمت اللجنة تقريرها الرابع إلى المجلس في شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/HRC/22/59).

٢٤ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٢٢، لجنة تحقيق من أجل التحقق في الانتهاكات الجسيمة المنهجية والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع المرفق الحكومي الدولي للاستجابة السريعة في مجال العدالة، محققين في الجرائم الجنسية والجنسانية في لجان التحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي تعمل على كفالة أن يكون لدى جميع اللجان ما تحتاج إليه من الخبرة في مجال التحقيق في الجرائم الجنسية للاضطلاع بولاياتها.

٢٥ - ومددت ولاية اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهي مبادرة أطلقتها حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة لدعم

التحقيقات والمحاكمات الجارية في الجرائم التي يدعى ارتكابها من قبل قوات أمن غير قانونية ومنظمات أمن سرية.

٢٦ - ويجري تنفيذ ما مجموعه ١٤ خطة عمل مع أطراف النزاع في تسعة بلدان في إطار آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح التي أنشأها مجلس الأمن في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ووقعت أربع خطط منها في عام ٢٠١٢ مع أطراف النزاع المدرجة في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة الواردة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح: اثنتان في الصومال، وواحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وواحدة في ميانمار. وتعد خطة العمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية الخطوة الأولى التي تتناول أيضا العنف الجنسي ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعلن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح عن إطلاق حملة، سيقودها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال في النزاعات بحلول عام ٢٠١٦.

٢٧ - وعملا بولاية الإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)، تم تحديد الأطراف التي يوجد من الأسباب ما يكفي للاشتباه في ارتكابها أنماطا من العنف الجنسي أو من مسؤوليتها عن ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي. ووقع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع بيانات مشتركة مع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال من أجل التصدي للعنف الجنسي في سياق النزاع وما بعد النزاع. وتركز هذه البيانات المشتركة على مجالات من قبيل الدعم المقدم إلى الشرطة والقضاء بشأن التحقيق والمقاضاة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والمساعدة المقدمة بشأن الإصلاح التشريعي والتصدي للعنف الجنسي في إصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يوفد أحد كبار مستشاري شؤون حماية المرأة قريبا إلى جنوب السودان للانضمام إلى المستشارين الموجودين هناك بالفعل من أجل مواصلة تقديم المساعدة في تناول المسائل المتعلقة بسيادة القانون في حالات النزاع. ومن المقرر إيفاد مستشارين آخرين لشؤون حماية المرأة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار ومالي. واعتمدت خمسة بلدان أفريقية خطط عمل وطنية من أجل تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما يدل على زيادة الالتزام بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

هاء - تعزيز سيادة القانون على الصعيد الإقليمي

٢٨ - تسمح الجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون للدول بالتصدي للتحديات والتهديدات المشتركة. وفي عام ٢٠١٣، يطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ثلاثة برامج إقليمية، بالإضافة إلى سبعة برامج موجودة بالفعل للجنوب الأفريقي وجنوب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي. وحُددت هذه البرامج بصورة مشتركة من خلال عملية استشارية شارك فيها خبراء وحكومات على الصعيد الإقليمي من أجل كفالة الملكية الوطنية والإقليمية.

٢٩ - وقد عززت مبادرتان إقليميتان الإطار المعياري والتنفيذي لمنع ارتكاب الجرائم الفظيعة: وهما، اللجنة الإقليمية المعنية بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وشبكة أمريكا اللاتينية للوقاية من أعمال الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، التي أنشأتها ١٨ دولة بوصفها منتدى لتبادل الممارسات الجيدة بشأن التعامل مع الماضي.

٣٠ - ويقوم المركز الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بتقييم الاحتياجات وتحديد المشاريع القائمة المتعلقة بإصلاح القانون التجاري بهدف زيادة التنسيق. ويساعد المركز، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الجهود الرامية إلى مواءمة قوانين التجارة الإلكترونية باستخدام نصوص اللجنة كمعايير. ويشجع المركز دول المنطقة أيضا على الانضمام لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

واو - سيادة القانون والتهديدات العابرة للحدود الوطنية

٣١ - تواصل الأمم المتحدة ضمان إدراج مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمالها. وأنشئت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق التنسيق والاتساق في العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب، ودعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأطلقت في بوركينافاسو ونيجيريا مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، التي تسعى إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية بطريقة متكاملة وكفالة المزيد من الاتساق والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية، وهي تشمل عنصر تركيز على بناء قدرات المسؤولين عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وأطلق الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة

الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مشروعاً لوضع المناهج التدريبية الوطنية للوكالات المختصة بإنفاذ القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإرهاب. وسوف تُنشر سلسلة من الأدلة المرجعية الأساسية لحقوق الإنسان بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون وأفضل الممارسات حول الحق في محاكمة عادلة وضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية في سياق مكافحة الإرهاب.

٣٢ - ومن خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، تدعم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشمل سيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبيريا.

٣٣ - ولا يزال تجنيد الأطفال العابر عبر الحدود من قبل الجماعات المسلحة مثيراً للقلق، لا سيما بين أفغانستان وباكستان، وبوركينا فاسو ومالي، وكوت ديفوار وليبيريا. وقدمت اليونيسيف الدعم للحكومات في ١٧ بلداً لوضع أطر تشريعية وسياسات ومعايير أقوى من أجل مكافحة الاتجار بالأطفال. ووضعت أو سنت بشأن قوانين الاتجار بالبشر في بابوا غينيا الجديدة وبليز ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكمبوديا وملديف، فيما بين بلدان أخرى.

٣٤ - وتشكل الجرائم البيئية تهديداً للأمن والسلامة في العديد من البلدان، ولها أثر سلبي كبير على التنمية المستدامة وسيادة القانون. ولاحظت الحكومات، في المقرر ٩/٢٧ بشأن تعزيز العدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية، الذي اعتمدته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته العالمية الأولى، المنعقدة في شباط/فبراير ٢٠١٣، تزايد الجرائم البيئية التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة، وأشارت إلى أن التعاون الدولي وفقاً للقانون الدولي، واحترام الولايات القضائية الوطنية في الوقت نفسه، يساهم في مكافحة تلك الجرائم بشكل أكثر فعالية.

٣٥ - وتهدد التجارة غير القانونية في الأحياء البرية في العديد من البلدان الأفريقية بقاء الفيلة ووحيد القرن. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون الوثيق مع منظمة الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئات الأخرى ذات الصلة من أجل مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية. واعتمدت لجنة منع الجريمة وإقامة العدالة الجنائية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، قراراً بشأن الجريمة ضد الأحياء البرية يُلح على خطورة الجريمة ويدعو إلى زيادة التعاون الدولي.

ثالثاً - نهج الأمم المتحدة إزاء سيادة القانون على الصعيد الوطني

ألف - الأطر القانونية

٣٦ - وفقاً لتعريف الأمين العام لسيادة القانون، ينبغي أن تُصدر القوانين علناً وأن تطبق على الجميع بالتساوي وأن يُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وأن تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. من ثم، فإن الأمم المتحدة تدعم الدول الأعضاء في صياغة الدساتير والقوانين والأنظمة. فعلى سبيل المثال، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لكفالة الإدماج الكامل لحقوق المرأة في دستور جنوب السودان، الدعم التقني لإعداد تحليل جنساني للدستور الانتقالي ولتشجيع مشاركة ومواطنة المرأة. بالمثل، فقد ساهم الدعم الذي تلقت منه المنظمات النسائية في زمبابوي في إدماج حقوق المرأة وفي إزالة الأحكام التمييزية من مشروع الدستور الجديد.

٣٧ - وما فتئت أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تساعد الدول في صياغة تشريعات وطنية بشأن مسائل القانون التجاري الدولي. وخلال العام الماضي، أسدت اللجنة المشورة بشأن مشاريع قوانين للتحكيم في جزر كوك ودولة فلسطين وقطر وسلوفاكيا، وللوساطة في مصر؛ وللاتصالات والمعاملات الإلكترونية في بوتسوانا؛ وبشأن مشروع قانون للتعهدات وتسجيل التعهدات في الاتحاد الروسي. وأسدت اللجنة كذلك المشورة إلى حكومات ترينيداد وتوباغو وجامايكا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومنغوليا بشأن إصلاح أطرها التنظيمية للمشتريات العامة.

٣٨ - وتشمل الجهود الأخرى المبذولة على المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعملية صياغة قانون للمعونة القانونية في الجبل الأسود؛ والمساعدة التي قدمها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ميانمار في تنقيح مشروع قانون السجون؛ والدعم الذي قدمه المكتب لتنقيح قانون السجون في أفغانستان ولصياغة قانون لمكافحة الفساد في السودان وميانمار.

٣٩ - ووضع البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قانونين نموذجيين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستُخدم القانونان لمساعدة حكومات بالاو وزيمبابوي ومنغوليا. ووضع المكتب أيضاً قانوناً نموذجياً لقضاء الأحداث وما يتصل به من شروح، استخدم لمساعدة عدد من البلدان في وضع تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الأطفال الجانحين.

٤٠ - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما لا يقل عن ١١٢ بلدا في سبيل تحسين ما يتعلق بحماية الطفل من أطر قانونية وسياساتية وأنشطة دعوية. وتلقت سبع عشرة حكومة دعما في وضع أو تعديل قوانين للإجراءات الجنائية المتصلة بالأطفال الجانحين. وحظيت عمليات وضع السياسات والتشريعات والمعايير لتوفير خدمات الرعاية والحماية بدعم في ٦ بلدان وتلقى ٣٥ بلدا الدعم في وضع أو رصد المعايير المتعلقة بالرعاية البديلة.

٤١ - وفيما يتعلق بقوانين الجنسية، أسدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشورة إلى سبعة بلدان. ومن أجل معالجة مسألة انعدام الجنسية الناجم عن التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية، نشرت المفوضية استعراضا عاما بيّن أن ٢٩ بلدا ما زالت تحتفظ بأحكام تقيّد حق النساء في نقل الجنسية إلى أطفالهن. وحصلت ستة بلدان على الدعم في مجال الإجراءات الرسمية لتحديد انعدام الجنسية وحصلت ثلاثة بلدان على الدعم في عمليات استعراض التشريعات والسياسات المتعلقة باللجوء.

٤٢ - وفي مجال العنف الجنسي المتصل بالتراعات، فإن فريق الخبراء الذي أنشأه مجلس الأمن في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) قدم المشورة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مشاريع القوانين والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء محكمة متخصصة؛ وفي جنوب السودان بشأن الدستور الانتقالي وبشأن تحديد أولويات الإصلاح التشريعي؛ وفي كولومبيا بشأن إعداد مشروع قانون عن تمكين ضحايا العنف الجنسي من اللجوء إلى القضاء وبشأن إعداد مبادئ توجيهية لوزارة الدفاع عن الطريقة التي ينبغي أن يتعامل بها ضباط الشرطة والضباط العسكريون مع العنف الجنسي المتصل بالتراعات.

٤٣ - وقدمت البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أيضا المساعدة إلى الحكومات بشأن أطرها القانونية. فعلى سبيل المثال، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تساعد حكومة أفغانستان في إعادة صياغة القانون الجنائي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تساعد الحكومة في صياغة قانون جنائي جديد وقانون جديد للإجراءات الجنائية وقانون بشأن غسل الأموال والإرهاب. وفي ليبيا، عاونت بعثة الأمم المتحدة للدعم في صياغة قانون يعالج الخلافات بشأن الاختصاص بين نظامي القضاء المدني والعسكري، وساعدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحكومة في إعداد تشريعات تتعلق بالأسلحة وفي استعراض التشريعات المتعلقة بالشرطة والمؤسسات الإصلاحية والجيش، وكذلك في عملية مراجعة الدستور.

٤٤ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ١١ بلدا في سبيل تعزيز تشريعها البيئية. وأعد البرنامج أيضا موادا توجيهية تساعد صانعي القرار في وضع السياسات والتشريعات الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمياه والطاقة والتكيف مع تغير المناخ.

باء - الشرطة والعدالة والسجون

١ - تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات

٤٥ - ما برحت الأمم المتحدة تدعم تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لنظم العدالة ودوائر الشرطة والسجون. ويُنجز جزء من هذا الجهد من خلال أنشطة تدريبية مثل دعم إنشاء مركز التدريب القضائي في غينيا - بيساو؛ وبرنامج تنمية قدرات قضاة البلديات في ميانمار؛ وبرنامج تدريب موظفي السجون في الصومال على مكافحة الفساد؛ وتدريب أفراد الشرطة العسكرية والجيش على مسؤولية القيادة وعلى إجراء التحقيقات والمساءلة في جنوب السودان؛ وتدريب في مجال العدالة لصالح الأطفال في ٤٨ بلدا. وأجري تدريب في مجال الاعتداء الجنسي على الأطفال في أوروغواي وماليزيا وموزامبيق؛ وفي السودان، تلقى ضباط الشرطة والمدعون العامون والأخصائيون الاجتماعيون تدريباً على إجراءات التشغيل الموحدة لوحدات حماية الأسرة والطفل.

٤٦ - وتُمثل النظم القضائية التي تتمتع بالاستقلالية والفعالية والكفاءة العمود الفقري لسيادة القانون، إذ أنها تتيح وسائل مشروعة لحل النزاعات وضمان المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف. وتقدم الأمم المتحدة الدعم على نطاق واسع يتراوح بين المساعدة في إصلاح قطاع العدل ودعم الاحتياجات الخاصة. وفي هايتي، يقدم كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والبرنامج الإنمائي المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى للقضاء الذي أنشئ حديثاً. وفي العراق، أثمر الدعم المقدم إلى إدارة قضايا المحاكم ونظم تكنولوجيا المعلومات والعمليات وإمكانية الوصول إلى المحاكم وحملات التوعية عن رفع كفاءة نظام العدالة في بغداد والبصرة وإربيل. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى الحكومة خارطة طريق شاملة لتحقيق العدالة والإصلاح التشريعي. ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نظم العدالة الجنائية في جمهورية ترازيا المتحدة وسانتو وكينيا وموريشيوس لضمان العدالة والكفاءة في محاكمة المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وضمان احتجازهم وسجنهم في ظروف آمنة وإنسانية. ودعم البرنامج الإنمائي النهج المتبعة على نطاق قطاع العدل في مجموعة من البلدان مثل باكستان وبنغلاديش وتيمور - ليشتي والرأس الأخضر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصومال وليبيريا وملاوي وموريشيوس وموزامبيق ونيبال.

٤٧ - ولكي يتسنى مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية من العقاب، لا بد من تكريس جهود خاصة تتناسب مع الطابع المميز للجريمة ومع ما تطرحه من تحديات بعينها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون/العنف الجنسي دعمه للجهود الوطنية الرامية إلى التحقيق في جرائم العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها، بوسائل منها خلايا دعم هيئة الادعاء، التي تساندها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ساعدت سلطات القضاء العسكري في إجراء محاكمات في محاكم متنقلة بلغ مجموعها ١٩ محكمة حتى أيار/مايو ٢٠١٣. ومن بين ٢٤٣ قضية انتهت البت فيها، اتصلت ١٦٧ قضية بالعنف الجنسي. وفي الجمهورية الدومينيكية، دعم صندوق الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب النائب العام في وضع نماذج لإدارة الوحدات المعنية بضحايا العنف الجنساني والعنف العائلي والجريمة الجنسية. وفي السودان، أتاحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيم حلقات عمل تدريبية عن العنف الجنسي والجنساني بهدف تعزيز قدرة قضاة المحاكم العرفية والمساعدين القانونيين.

٤٨ - ويمثل دعم تعزيز مؤسسات قطاع الأمن عنصرا هاما من عناصر النهج الشامل لإزاء سيادة القانون. وفي السلفادور، تلقت ٢٧ بلدية دعما من البرنامج الإنمائي لتنفيذ خطط تتعلق بأمن المواطنين ترمي الحد من العنف. ووفقا للبيانات الحكومية الرسمية، فقد أسفرت هذه الجهود عن انخفاض متوسط حوادث العنف المسلح بنسبة ٤١,٥ في المائة وعن تسجيل ارتفاع في مستوى الثقة في المؤسسات الأمنية المحلية.

٤٩ - ولن يتسنى صون الأمن وضمان شرعية وظائف إنفاذ القانون إلا بوجود دوائر شرطة فعالة وموثوق بها تلتزم في عملها التزاما صارما بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان وتحترم سيادة القانون. وفي أفغانستان، عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة الداخلية على رفع كفاءة مراكز الاتصالات الهاتفية الشرطية وإنشاء مراكز جديدة وإمدادها بما يلزمها من موظفين. وفي تيمور - ليشتي، دعم كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والبرنامج الإنمائي مبادرة لبناء قدرات الشرطة أثرت عن منع وقوع حوادث أمنية فعليا خلال الانتخابات في عام ٢٠١٢. وتشتمل جهود الأمم المتحدة أيضا على تنمية المهارات والمعارف المتخصصة المطلوبة للتعامل مع جرائم بعينها. ففي غواتيمالا مثلا، دعمت اليونيسيف إنشاء وحدة شرطة لتحقيق في العنف الجنسي ضد الأطفال؛ وفي فلسطين، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشرطة المدنية في وضع استراتيجية وأنظمة لحماية الأسرة وتدعم أيضا زيادة قدرات الشرطة على التصدي للعنف ضد المرأة في إثيوبيا وأنتيغوا وبربودا وأنغولا وتايلند والجمهورية الدومينيكية وكينيا.

٥٠ - وينبغي لنظم السجون أن تكفل تنفيذ القرارات القضائية بطريقة موثوقة، وتضمن في الوقت نفسه ظروف معيشية تحفظ الكرامة الإنسانية وتحترم حقوق الإنسان. وتقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإدارة السجون الوطنية دعماً ومشورة يتمحوران حول إدارة السجون وتوفير الموظفين اللازمين وبناء القدرات والأطر التنظيمية وتحديد السجون وإصلاحها. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار دعماً للسلطات الوطنية في صورة إرشاد يومي بشأن تحسين الأوضاع في ٢٤ سجنًا؛ وتقدم كذلك دعماً دورياً لما يربو على ٦٠ من السجون الأخرى في مجالي الرصد والمشورة. وفي السودان، يواصل كل من العملية المختلطة والبرنامج الإنمائي تعزيز نظام السجون من خلال تدريب الموظفين الوطنيين على النهج القائمة على حقوق الإنسان في إدارة السجون، والمشاريع التي تدعم تحسين الظروف المعيشية وبرامج التأهيل التي تهيئ السجناء لإعادة الإدماج. وقد أسدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشورة التقنية ونفذ برامج شاملة لإصلاح السجون في زهاء ٢٠ بلداً، وانصب تركيزه على المساعدة التشريعية وتدابير بناء قدرات موظفي السجون وبرامج إعادة التأهيل.

٢ - اللجوء إلى القضاء

٥١ - بغية جعل سيادة القانون واقعاً يتجاوز الإنشاء الرسمي للمؤسسات، لا بد أن تكون النظم القضائية متاحة تماماً لجميع الأفراد والجماعات. ومن العقوبات الرئيسية التي تحول دون إمكانية اللجوء إلى القضاء التكاليف المرتبطة بالمشورة القانونية وخدمات التمثيل القانوني. وتصدياً لهذه العقبات، تنفذ الأمم المتحدة مجموعة واسعة من المشاريع التي تركز على تقديم المعونة القانونية. ففي قطاع غزة، يواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لشبكة معونة قانونية توفر مجموعة من الخدمات القانونية، تشمل التمثيل والتقاضي والوساطة والتحكيم. وفي باكستان، أنشأ البرنامج الإنمائي ما مجموعه ١٢٤ مركزاً متنقلاً للخدمات القانونية. وفي عام ٢٠١٢، قصد هذه المراكز ٤٢٩ ٥ شخصاً، وتم توفير التمثيل القانوني لما عدده ١٢٣ فرداً من أفراد المجتمعات المحلية. وفي جنوب السودان، قدم كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبرنامج الإنمائي الدعم لمبادرة المحاكم المتنقلة التي ترمي إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء في المناطق النائية والحد من تراكم القضايا. وفي السودان، قدمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والبرنامج الإنمائي الدعم لإنشاء مكاتب للمعونة القانونية في سجون دارفور. واستفاد من هذا البرنامج أكثر من ٥٠٠ سجين.

٥٢ - ونفذت الأمم المتحدة كذلك مشاريع للمعونة القانونية موجهة إلى فئات معينة من الأشخاص. ففي زمبابوي مثلاً، وضعت اليونيسيف استراتيجية لتقديم الدعم للأطفال الجائحين عن طريق المعونة القانونية والمساعدة الاجتماعية؛ وفي موزمبيق، ساعد البرنامج الإنمائي وزارة العدل في تعزيز سبل الحصول على المعونة القانونية مجاناً، ووصل عدد المستفيدين إلى ٦٤٧ ٣ شخصاً رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. ويواجه المشردون واللاجئون صعوبات خاصة في اللجوء إلى القضاء. وتنفذ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مشروعاً للمعونة القانونية مدته ثلاث سنوات لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتكثيف جهودها الرامية إلى تقديم خدمات المساعدة والمشورة القانونية بشأن العنف الجنسي والجنساني في عدد من البلدان، من بينها أوغندا وبوروندي وجيبوتي.

٥٣ - وأنجز عمل أيضاً في مجال استحداث أدوات بشأن الحصول على المعونة القانونية. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبرنامج الإنمائي ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح بإعداد دليل لمساعدة الدول الأعضاء على تصميم خطط للحصول المبكر على المعونة القانونية في التحقيقات والإجراءات الجنائية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على استحداث أداة لتطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة واللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية.

٥٤ - وتواجه النساء عقبات خاصة في اللجوء التام إلى القضاء وينبغي تركيز التدابير على تمكينهن من المطالبة بحقوقهن والتماس الحماية والانتصاف وتسوية المنازعات في ظل مساواة حقيقية، وليس مساواة رسمية فقط. وفي ليبيا، أتاحت الأمم المتحدة منتدى لمناقشة التحديات التي تواجه النساء في اللجوء إلى القضاء. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى المشاريع المتعلقة بلجوء النساء إلى القضاء في أكثر من ٤٥ بلداً. وتحدد دراسة أجريت بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات التابعة للفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون في المقرر وفي أكثر من ٣٠ بلداً متأثراً بالتراجع. وسترشد الدراسة عملية وضع برامج معززة بشأن لجوء النساء إلى القضاء.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٢، قدمت اليونيسيف الدعم إلى حوالي ٩٤ بلداً في وضع نظم قضائية منصفة ومتاحة للأطفال لكفالة أن يحصل الأطفال على خدمات الدعم والمشورة القانونية وأن تتوفر الضمانات الإجرائية والإدارية اللازمة لكفالة المحاكمة وفق الأصول القانونية ولكي تحكم حقوق الطفل إدارة قضايا الأطفال الذين يتعاملون مع النظم القانونية في جميع

الأحوال، وليس بوصفهم مجرد متهمين. ففي السودان على سبيل المثال، تلقى ١٣ ٥٠٠ طفل مجموعة كاملة من خدمات المساعدة الاجتماعية والطبية والقانونية عن طريق وحدات حماية الأسرة والطفل.

٥٦ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء للشعوب الأصلية، بطرق منها استضافة فريق خبراء في الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان؛ وعقد حلقة دراسية للخبراء بشأن لجوء الشعوب الأصلية إلى القضاء؛ ودراسة عن إمكانية اللجوء إلى القضاء أجرتها هيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وفي الميدان، وضع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غواتيمالا برنامجاً لدعم لجوء الشعوب الأصلية إلى التقاضي لحماية حقوقهم.

٣ - نظم العدالة غير الرسمية

٥٧ - في الكثير من البلدان، تؤدي نظم العدالة غير الرسمية دوراً مهماً في تسوية الخلافات والمنازعات، حيث إنها راسخة في تقاليد المجتمعات المحلية وبالتالي يمكن النظر إلى قراراتها على أنها أكثر انسجاماً مع الثقافة. كما أن اللجوء إليها أسهل وأقل تكلفة من اللجوء إلى نظم العدالة الرسمية. ومن الضروري مع ذلك أن يكون أداؤها متوافقاً مع حقوق الإنسان وألا تسبب علاقتها بنظام العدالة الرسمي مزيداً من التزاع. ولإرشاد عمل الأمم المتحدة في هذا المجال، نشر البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف في عام ٢٠١٢ دراسة توفر إطاراً للعمل الإنمائي في نظم العدالة غير الرسمية. وهذه الدراسة هي أشمل الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة في هذا المجال حتى تاريخه، حيث أنها تستخلص الاستنتاجات والتوصيات استناداً إلى بحوث جرى الاضطلاع بها في ١٨ بلداً نامياً. وفي السودان، تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعقد حلقات عمل تدريبية لتعزيز قدرة القضاة والمساعدين القانونيين في المحاكم العرفية على حماية النساء والأطفال على نحو أفضل من العنف الجنسي والجنساني.

جيم - الأنشطة الأخرى الرامية إلى تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات

٥٨ - إن أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بسيادة القانون واسعة النطاق وتتجاوز المجالات التقليدية المتعلقة بإصلاح القوانين وتعزيز مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون. فعلى سبيل المثال، يشكل دعم زيادة تسجيل المواليد خطوة مهمة في ضمان حماية حقوق الأطفال وإمكانية حصولهم على الخدمات. وتواصل اليونيسيف المشاركة في تطوير تسجيل المواليد في ٨١ بلداً حيث تم، خلال العام الماضي، تسجيل ميلاد ما يزيد على ٢٩,٥ مليون طفل. وقدمت

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لأنشطة تسجيل المواليد بالوصول إلى مستوطنات اللاجئين، بما في ذلك المستوطنات الموجودة في زامبيا وكينيا. ولئن شهد العديد من البلدان ارتفاعاً في معدلات تسجيل المواليد عموماً، فإن الوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً لا يزال يشكل تحدياً.

٥٩ - ولا يزال منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسيين والزواج بالإكراه وسوء المعاملة بمجالات هامة تركز عليها المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ففي غينيا - بيساو، أدى هذا التركيز إلى زيادة التحقيقات. وفي قيرغيزستان، استفاد ٣٠٠ من ضحايا وشهود العنف والاعتداء من خدمات الاستشارة والتأهيل. وفي نيبال، أنشئت ١٠٢٧ لجنة للمساعدة القانونية في ٥٩ مقاطعة للمساعدة على منع العنف ضد النساء والأطفال والتصدي له.

٦٠ - والفساد يقوض سيادة القانون ويمس بمشروعية مؤسسات الدولة وكفاءتها. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومات على نحو وثيق لتعزيز قدرتها على وضع استراتيجيات وطنية فعالة لمكافحة الفساد. وفي ليبيا، ساعدت الأمم المتحدة المجلس الوطني الانتقالي في اعتماد تشريعات تنص على إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد. وفي تيمور - ليشتي، ساعدت الأمم المتحدة لجنة مكافحة الفساد الوطنية من خلال الخبرات المتوافرة داخلياً، في إجراء تقييم ذاتي لامتثال البلد لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن الجهود المبذولة أيضاً لمكافحة الفساد تنظيم حلقة نقاش في مجلس حقوق الإنسان جرى فيها بحث الصلات القائمة بين مكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

٦١ - وتعزز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قدرة الدولة على تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لإنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. وتلقت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسؤولون الحكوميون من ٤٨ بلداً التدريب بدعم من مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، في شراكة مع معهد أوشفيتز للسلام والمصالحة. كما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجموعة من البلدان. ففي آسيا مثلاً، يضطلع بمشاريع في أفغانستان وبنغلاديش وتيمور - ليشتي وسري لانكا والفلبين وملايسيا ومنغوليا ونيبال.

٦٢ - وواصلت الأونسيرال تنظيم أنشطة لتنمية القدرات والتدريب بشأن مسائل القانون التجاري الدولي. وتعاونت مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولي في تقديم دورة للحصول على درجة الماجستير في المشتريات الدولية لأغراض التنمية المستدامة ودورة للحصول على درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي. وساهمت الأونسيرال كذلك في

إعداد برنامج للتدريب القضائي في جورجيا في ميدان التحكيم التجاري الدولي. وساعدت أيضا في إعداد مشاريع لقواعد التحكيم لصالح مؤسسات التحكيم، بما في ذلك مشروع لقواعد التحكيم أعد بناء على طلب من غرفة التجارة بستوكهولم.

٦٣ - وعززت قدرة الدول على تنفيذ التزاماتها البيئية عن طريق برامج محددة الأهداف لبناء القدرات والتدريب والتوعية على الصعيدين الوطني والإقليمي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي إطار مشروع موله الاتحاد الأوروبي، قدم الدعم لعشرة بلدان أفريقية في وضع استراتيجيات تعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وثلاث ولايات من ولايات ميكرونيزيا الموحدة في وضع مبادئ توجيهية متكاملة لتقييمات الأثر البيئي.

دال - العدالة الانتقالية

٦٤ - تساهم آليات وعمليات العدالة الانتقالية في تعزيز سيادة القانون وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة والاطمئنان لها. وتشمل المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال المشاورات الوطنية، وتقصي الحقائق، وآليات المساءلة القضائية، والإصلاحات القانونية، وبرامج التعويضات في أكثر من ٢٥ بلدا.

٦٥ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المشاركة في رصد وتعزيز ودعم عمليات العدالة الانتقالية التي بدأ تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي، مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار^(١)، في تنظيم مشاورة إقليمية بشأن العدالة الانتقالية، ساعدت على زيادة وعي الجهات المعنية بالمبادئ والمعايير الدولية. وقدم الدعم كذلك لصياغة أو تنقيح قوانين العدالة الانتقالية في تونس وليبيا. وفي اليمن، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للجنة المعنية بالنظر في المسائل المتعلقة بالأراضي والبث فيها واللجنة المعنية بالموظفين المفصولين قسرا، المنشأتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بهدف تعزيز ثقة الجمهور بمؤسسات العدالة عن طريق توفير سبل الانتصاف في الوقت المناسب للمجني عليهم.

(١) عُين أول مقرر خاص معني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار في أيار/مايو ٢٠١٢. وسلط الضوء في تقريره الأول إلى الجمعية العامة (A/67/368) على الكيفية التي يساهم بها تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائم عدم التكرار في تعزيز سيادة القانون.

٦٦ - وتكفل المشاركة الحقيقية والشاملة في تصميم آليات العدالة الانتقالية ألا تستجيب لتطلعات المجني عليهم واحتياجاتهم فحسب، بل أن توفر أيضا التغيير التحويلي اللازم لاستدامة الانتقال إلى السلام والمصالحة. وفي غينيا، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم للرؤساء المشاركين للجنة الوطنية المؤقتة للمصالحة، والسلطات الوطنية والمجتمع المدني لإيجاد مشاركة أقوى وتقديم المساعدة التقنية في تخطيط وتنظيم المشاورات الوطنية. وفي كوت ديفوار كذلك، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة التقنية للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في وضع خطة عمل بشأن المشاورات الوطنية وفي الاضطلاع بحملة توعية. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إشراك النساء في المشاورات المتعلقة بقانون العفو في أوغندا، وفي مالي، ساعد البرنامج الإنمائي وزارة العدل على مواصلة تنفيذ آليات العدالة الجنائية وتفصي الحقائق فيما يتعلق بأعمال العنف الأخيرة بتنظيم ندوة للجهات المعنية على الصعيد الوطني.

٦٧ - ولا يعتبر إجلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الماضية خطوة ضرورية لتمكين المجتمع من المضي قدما فحسب، ولكنه أيضا وسيلة جبر للمجني عليهم. وبالنسبة للعديد من الأشخاص، فإن الاعتراف بما لحق بهم من أضرار لا يقل أهمية عن التعويضات الاقتصادية، بل إنه يكون أهم منها في بعض الحالات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، صدر التقرير عن النزاع في نيبال، الذي يوثق ويحلل الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي وقعت خلال النزاع الذي دار في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، إضافة إلى قاعدة بيانات تضم حوالي ٣٠.٠٠٠ وثيقة. وجرى تقديم الدعم لآليات تفصي الحقائق في كولومبيا أيضا، حيث تلقى المركز الوطني للذاكرة التاريخية دعما من البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي ليبيريا، حيث قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم التقني والمالي لمساعدة اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان على تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٦٨ - وتشكل المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عنصرا أساسيا للعدالة الانتقالية. وفي تيمور - ليشتي، قُدم الدعم للمدعي العام في إكمال التحقيقات في ٨٠ في المائة من الحوادث التي حددتها لجنة التحقيق الخاصة المستقلة. وفي كوت ديفوار، زودت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنة التحقيق الوطنية بمعلومات جمعتها آليات الأمم المتحدة وقدمت الدعم والتدريب التقنيين للمؤسسات القضائية الوطنية، مما أدى إلى إجراء أول محاكمتين وطنيتين عن الجرائم المرتكبة أثناء الأزمة التي شهدتها البلد بعد الانتخابات. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لوضع آليات لتوفير

الحماية الفعلية للضحايا والشهود في أوغندا وبوروندي وكوت ديفوار وكوسوفو^(٢)، في حين ساعد البرنامج الإنمائي برامج خاصة بالضحايا والشهود في البوسنة والهرسك وغواتيمالا وكولومبيا ونيبال.

٦٩ - وتواصل الأمم المتحدة التأكيد على أهمية توفير سبل الانتصاف وتقديم المساعدة إلى الضحايا في حالات النزاع وما بعد النزاع وغير ذلك من حالات الأزمات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الدعم للمشاورات وحلقات العمل من أجل زيادة معرفة جمعيات الضحايا بسبل الجبر الفعالة. وفي كولومبيا، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لتدابير الحماية المتخذة لصالح الأشخاص المعنيين بعمليات رد الأراضي وقدم البرنامج الإنمائي المساعدة لما عدده ٢١٩ ٣٣ من أقارب ضحايا الاختفاء القسري. وغالبا ما يكون الاعتراف الرسمي بمركز الضحية عقبة تمنع من الحصول على التعويضات والمساعدة. وفي بيرو، ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة نساء الشعوب الأصلية في الحصول على الاعتراف بمن كُنَّ ضحايا من النزاع المسلح الذي أثارته حركة الدرب الساطع، عن طريق تسجيلهن في النظام الوطني للتعويضات، مما يتيح لهن إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات.

هاء - سيادة القانون والتنمية المستدامة

٧٠ - شدد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على أن سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان يعزز كل منهما الآخر. وأقر بأهمية وضع أطر قانونية عادلة مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنصفة الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي وتوفير العمالة وإيجاد الاستثمارات، وتيسير مباشرة الأعمال الحرة. ودعا الإعلان إلى النظر في العلاقة بين سيادة القانون والتنمية في إطار خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أوصت الأونسيتال، في تقريرها عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين، باتخاذ بعض الإجراءات العملية لتعزيز سيادة القانون في المجال الاقتصادي مع التركيز على الاحتياجات المحلية في مجال إصلاح القوانين التجارية (A/67/17، الفقرتان ٢٢١ و ٢٢٢).

٧١ - وتُعد حماية البيئة أحد المطالب الأكثر إلحاحا في عصرنا. ويشمل مفهوم التنمية فكرة استدامة البيئة وحمايتها، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون نظام قوي قائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أُعيد التأكيد في عمليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على

(٢) ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أهمية القانون البيئي، كما أقر بأن سيادة القانون ينبغي أن تكون أحد الاعتبارات الهامة في وضع أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ الأطر القانونية البيئية بذل مزيد من الجهود، ولا سيما فيما يتعلق بقدرة المحاكم ووكالات إنفاذ القانون ومؤسسات مراجعة الحسابات والجهات المعنية الأخرى على إنفاذ القانون البيئي للتصدي للقضايا الناشئة، مثل الجريمة البيئية، وعلى إقامة الروابط بين حقوق الإنسان والبيئة^(٣).

٧٢ - وفي عام ٢٠١٢، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤتمر العالمي لرؤساء القضاة والمدعين العامين والمراجعين العامين للحسابات المتعلق بالاستدامة البيئية والقضايا المتصلة بها، وهي العدالة والحوكمة وسيادة القانون. ودعت الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى تعزيز المؤسسات الدولية بهدف حماية البيئة العالمية، وأكدت على دور القانون بوصفه أداة لا غنى عنها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة^(٤). واعتمد المؤتمر أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهوض بالعدالة والحوكمة والقانون من أجل الاستدامة البيئية. وقدمت الأمم المتحدة أيضا المساعدة في إطار أنشطة سيادة القانون المتصلة بالبيئة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للمحكمة العليا في الفلبين لكفالة المساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد إدارة فعالة، وإنفاذ القوانين البيئية، وتعزيز الوعي العام.

رابعاً - التنسيق والاتساق عموماً

ألف - تعزيز التنسيق في المقر

٧٣ - خضعت ترتيبات المنظمة الرامية إلى تنسيق استراتيجيات وأنشطة إنفاذ القانون واتساقها لاستعراضات مستفيضة. وتمخضت تلك الاستعراضات عن استحداث نظام مؤلف من ثلاثة مستويات لتعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ أنشطتها في مجال سيادة القانون على المستوى الميداني، ومستوى الدعم التنفيذي في المقر، والمستوى الاستراتيجي. فعلى المستوى الميداني، جرى تعزيز سلطة القيادات الميدانية للأمم المتحدة. وأسندت إلى تلك القيادات مسؤولية توجيه استراتيجيات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون والإشراف عليها وتذليل

(٣) انظر "حقوق الإنسان والتنمية. ريو+٢٠: تقرير مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة"، متاح على الرابط الشبكي التالي: <http://www.unep.org/delc/Portals/119/JointReportOHCHRandUNEPonHumanRightsandtheEnvironment.pdf>

(٤) متاح على الموقع التالي:

[www.unep.org/environmentalgovernance/Portals/8/documents/Advancing%20Justice,%20Governance%20and%20Law%20\(WV\).pdf](http://www.unep.org/environmentalgovernance/Portals/8/documents/Advancing%20Justice,%20Governance%20and%20Law%20(WV).pdf)

العقبات السياسية وتنسيق الدعم القطري الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، وباتت خاضعة للمساءلة بشأن تلك المهام. وفي الوقت نفسه، وفي حين أن مختلف كيانات الأمم المتحدة لا تزال تحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ البرامج للاستفادة القصوى مما تتمتع به من ميزة نسبية، فإن الأفرقة القطرية ملزمة أيضا بالتعاون مع القيادات الميدانية العليا في أداء هذا الدور الجديد.

٧٤ - وعلى مستوى المقر، عُيِّن كل من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفهما مركز التنسيق العالمي المشترك للشرطة والعدالة والسجون في مجال سيادة القانون في حالات ما بعد النزاع وحالات الأزمات الأخرى. ومن خلال هذا الترتيب، تشترك إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المسؤولية عن الاستجابة للطلبات المقدمة على المستوى القطري من خلال توفير مساعدة حسنة التوقيت وجيدة النوعية لدوائر الشرطة والقضاء والسجون من حيث المعارف العالمية، والأفراد، وإسداء المشورة بشأن التقييمات والتخطيط والتمويل وإقامة الشراكات. ويتولى مركز التنسيق العالمي أيضا مسؤولية عقد اجتماعات تضم جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية التي تمتلك قدرات في مجال سيادة القانون لتلبية الطلبات المقدمة على الصعيد القطري والتي تهم المنظومة بأسرها. وما فتئت إدارة عمليات حفظ السلام والبرنامج الإنمائي يعملان معا بشكل وثيق، ومع سائر شركاء الأمم المتحدة، في عدد من البلدان منها، جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار وليبيا ومالي وهايتي. وتدفع المركز رؤية مشتركة وتركيز ميداني على تحسين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان التي تمر بأزمات. وسيساعد التآزر في العمل، ابتداء من مرحلة التخطيط المبكر فصاعدا، على تعبئة الموارد والاستفادة من الأصول الخارجية وتفاذي ازدواجية الجهود. وتعكف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على جمع الموظفين في أماكن عمل مشتركة لتيسير التنسيق والاتساق بشكل أفضل.

٧٥ - وعلى المستوى الاستراتيجي، أُسند دور القيادة عموما في مجال سيادة القانون إلى الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، الذي يرأسه نائب الأمين العام. وسيعمل الفريق على ضمان أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التنبؤ بالفرص الجديدة، والتصدي للتحديات الجديدة، وإقامة الروابط مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وتراعي اختصاصات الفريق المنقحة ظهور واقع جديد وجهات فاعلة جديدة في مجال سيادة القانون، واتباع نهج أكثر استراتيجية في السياسات والعلاقات الخارجية، ونهج مرن في التنسيق. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عقد الرؤساء التنفيذيون للكيانات التي يتألف منها الفريق معتكفا لتحديد الرؤية والأولويات في العمل الذي تقوم به المنظمة في مجال سيادة القانون.

باء - العمل الاستراتيجي والمشارك على الصعيد القطري

٧٦ - اضطلع مركز التنسيق العالمي، منذ تعيينه رسمياً، ببعثات تقييم وتخطيط مشتركة في أفغانستان والصومال وليبيا وهايتي. وقد سافر فريق أيضاً إلى نيروبي لتقديم المساعدة في إطار العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في الصومال، من خلال توفير الدعم لوضع استراتيجية الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، وذلك في إطار الاستعراض الاستراتيجي وبعثة التقييم التقني الجاريين في الصومال بقيادة إدارة الشؤون السياسية. وأعقب ذلك انخراط مشترك في عملية تخطيط البعثة وإنشاء بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دخلت طور التشغيل في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، قام فريق مشترك تابع للمركز يتألف من ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ببعثة إلى هايتي لتوفير الدعم من أجل وضع وثيقة توجيهية صادرة عن الأمم المتحدة بشأن سيادة القانون وصوغ مشروع خطة الدعم القطرية لمركز التنسيق العالمي. ويعكف المركز على وضع الصيغة النهائية لخطة الدعم القطرية من أجل تلبية الطلبات الواردة من الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبيريا وليبيا وهايتي. وبناء على طلب من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تولى المركز تيسير نشر خبرات متخصصة. وسيستفيد المركز من المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء في شكل توفير خدمات الخبراء والدعم من مراكز الفكر وغيرها من المؤسسات الأكاديمية، وتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

٧٧ - ويسهم التعاون فيما بين الوكالات والمبادرات المشتركة في استخدام الموارد على نحو أفضل وفي زيادة اتساق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري وفعاليتها. وتشمل أمثلة المبادرات المشتركة طائفة واسعة من البلدان والمجالات. فعلى سبيل المثال، لا تزال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة العمل الدولية تعملان بشكل وثيق بهدف القضاء على عمل الأطفال وتدعمان إقامة ائتلافات مع القطاعين العام والخاص في سبعة بلدان تحقيقاً لهذه الغاية. وتولت الأونسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بالمشتريات العامة، وهي جهود شملت إسداء المشورة لحكومي الهند والمكسيك بشأن إصلاح أطرها القانونية والتنظيمية التي تحكم المشتريات العامة. واشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبرنامج الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ مشروع في غواتيمالا لدعم التحقيقات الجنائية في أعمال الاتجار بالبشر.

جيم - توسيع نطاق الشراكات

٧٨ - يقتضي تعزيز سيادة القانون مشاركة فاعلة من جانب الكيانات العامة والخاصة وأتباع نُهج متكاملة متعددة التخصصات. ولا تزال المنظمة ملتزمة بإنشاء وتعزيز الشراكات المجدية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٧٩ - وتعمل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني بطرق متنوعة. ويوفر صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية على سبيل المثال الدعم المباشر من خلال تمويل المشاريع. وفي عام ٢٠١٣، تلقى الصندوق مقترحات مشاريع بلغ عددها ٣٠١٤ مقترحا من منظمات المجتمع المدني في ١٣٣ بلدا. وكرس نصف تمويله الإجمالي لهذه السنة للمشاريع المنفذة في مجال سيادة القانون. وتتراوح تلك المشاريع بين دعم الجهات الرقابية الدستورية وبناء القدرات اللازمة لاستخدام التشريعات المتعلقة بحرية الإعلام استخداما فعالا؛ وبين إنشاء المرافق الخاصة بمحامي المساعدة القضائية وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء من جهة والدفاع عن حقوق الأقليات من جهة أخرى.

٨٠ - وتشمل الأمثلة الأخرى لتلك الشراكات العمل القطري الذي يؤديه فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي، وهو عمل يستند إلى قدرات الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وخبراتها ومعارفها في البلدان التي يسعى إلى مساعدتها، مع القيام في الوقت نفسه بتكملة عمل الأمم المتحدة في الميدان والاستفادة من الجهود التي تبذلها الحكومات لكفالة امتلاكها لزمم تلك المشاريع واستدامتها.

٨١ - ولا تزال الشراكة مع البنك الدولي تحظى أيضا بتقدير كبير من المنظمة. ودُعي البنك الدولي إلى المشاركة في المناقشات التي يجريها الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون وشارك في النظر في السبل التي يمكنه بها العمل مع المنظمة بشكل أوثق في دعم البلدان المتضررة من النزاعات.

دال - تعزيز سيادة القانون في المنظمة

٨٢ - يُعد النظام الداخلي لإقامة العدل عنصرا أساسيا لاحترام سيادة القانون داخل المنظمة وفيما بين موظفيها. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدرت محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ٨٣٨ حكما، بينما أصدرت محكمة الأمم المتحدة للاستئناف ٣٢٣ حكما.

خامسا - سُبُل المضي قدما

٨٣ - طلب الإعلان المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي إلى الأمين العام أن يقترح سبل ووسائل تعزيز الربط بين سيادة القانون وكل ركيزة من ركائز الأمم المتحدة الثلاث الأساسية، وهي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وذلك بمشاركة واسعة من الجهات المعنية.

٨٤ - وتلبية لهذا الطلب، تُجرى حاليا عملية مشاورات ترمي إلى إشراك أوسع مجموعة ممكنة من الجهات المعنية. وقد استُهلّت تلك المشاورات بمشاركة مفكرين بارزين في هذا المجال لكي يسهموا بسلسلة من المقالات التي توضح أفكارهم عن سيادة القانون. وستُستخدم تلك المقالات لإثارة مزيد من المناقشات والمشاورات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأوساط التجارية والأكاديمية. وبما أن تلك المناقشات لا تزال جارية، فسيُقدم تقرير عن نتائجها إلى الجمعية العامة في شكل إضافة لهذا التقرير.